

صندوق الإنماء المرن للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

القوائم المالية الأولية الموجزة
للفترة من 18 أغسطس 2025 حتى 30 يونيو 2026

وتقرير فحص المراجع المستقل

الصفحة	الفهرس
1	تقرير فحص المراجع المستقل
2	قائمة المركز المالي الأولية الموجزة
3	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية الموجزة
4	قائمة التدفقات النقدية الأولية الموجزة
5	قائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية الموجزة
16 - 6	إيضاحات حول القوائم المالية الأولية الموجزة

تقرير فحص المراجع المستقل عن القوائم المالية الأولية الموجزة إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء المرن للأسهم السعودية (مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الأولية الموجزة المرفقة لصندوق الإنماء المرن للأسهم السعودية ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق") كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، والقوائم الأولية الموجزة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة من ١٨ أغسطس ٢٠٢٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، وبما في ذلك الإيضاحات التفسيرية الأخرى. إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الأولية الموجزة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج بشأن هذه القوائم المالية الأولية الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشتمل فحص المعلومات المالية الأولية على توجيه استفسارات، بشكل أساسي إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. إن الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. وعليه، فإننا لا نبدي رأي مراجعة.

الاستنتاج

بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

عن الليد واليحيى محاسبون قانونيون



صالح عبد الله اليحيى
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ٢١ صفر ١٤٤٨ هـ
(٤ أغسطس ٢٠٢٦)



كما في
30 يونيو 2026
(غير مراجعة)
ريال سعودي

إيضاح

الموجودات		
رصيد لدى البنك		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
ذمم مدينة متعلقة بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	6	
	6	
إجمالي الموجودات		
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
استردادات مستحقة		
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى		
ذمم دائنة متعلقة بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	6	
إجمالي المطلوبات		
حقوق الملكية		
صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد		
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		
وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)		
صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)		

للفترة من
18 أغسطس 2025
حتى 30 يونيو 2026
(غير مراجعة)
ريال سعودي

إيضاح

		الدخل
		خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		توزيعات أرباح
(1,642,181)	6	
530,114		
(1,112,067)		إجمالي الخسارة
		المصاريف
		أتعاب إدارة
(506,828)	7	
(126,869)	7	أتعاب وساطة
(238,041)		مصاريف أخرى
(871,738)		إجمالي المصاريف
(1,983,805)		صافي خسارة الفترة
-		الدخل الشامل الآخر
(1,983,805)		إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

للفترة من
18 أغسطس 2025
حتى 30 يونيو 2026
(غير مراجعة)
ريال سعودي

(1,983,805)	الأنشطة التشغيلية
1,642,181	صافي خسارة الفترة
(530,114)	التعديلات :-
(871,738)	خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(27,324,095)	توزيعات أرباح
(58,778)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
252,698	زيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
5,745	زيادة في الذمم المدينة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
365,491	زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى
(27,630,677)	زيادة في الاسترداد المستحقة
498,804	زيادة في الذمم الدائنة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(27,131,873)	توزيعات أرباح مستلمة
36,097,055	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(7,606,883)	النشاط التمويلي
28,490,172	متحصلات من الوحدات المصدرة
1,358,299	سداد الوحدات المستردة
	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
	الرصيد لدى البنك في نهاية الفترة

للفترة من
18 أغسطس 2025
حتى 30 يونيو 2026
(غير مراجعة)
ريال سعودي

الدخل الشامل:

(1,983,805)
-

صافي خسارة الفترة
الدخل الشامل الآخر للفترة

(1,983,805)

إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

36,097,055
(7,606,883)

التغير من معاملات الوحدات
متحصلات من الوحدات المصدرة
سداد الوحدات المستردة

28,490,172

صافي التغير من معاملات الوحدات

26,506,367

حقوق الملكية في نهاية الفترة

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال الفترة:

للفترة من
18 أغسطس 2025
حتى 30 يونيو 2026
(غير مراجعة)

وحدات

36,013,889
(7,833,723)

وحدات مصدرة خلال الفترة
وحدات مستردة خلال الفترة

28,180,166

صافي الزيادة في الوحدات

28,180,166

الوحدات في نهاية الفترة

1- التأسيس والأنشطة

صندوق الإنماء المرن للأسهم السعودية ("الصندوق")، هو صندوق أسهم استثماري عام مفتوح متوافق مع معايير اللجنة الشرعية لمدير الصندوق تم تأسيسه وإدارته من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، وفقاً للوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية.

يهدف الصندوق إلى تنمية رأس المال على المدى المتوسط والطويل وذلك بالاستثمار بشكل نشط ومركز في مجموعة مختارة من الشركات المدرجة وبشكل أساسي في السوق الرئيسي "تداول" والسوق الموازي "نمو"، وفي الطروحات الأولية وحقوق الأولوية والطروحات المتبقية في أسواق الأسهم السعودية، بالإضافة إلى أسهم الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية، والمجازة من قبل لجنة الرقابة الشرعية لمدير الصندوق.

وقد منحت هيئة السوق المالية الموافقة على طرح وحدات الصندوق بتاريخ 29 ذو القعدة 1446هـ (الموافق 27 مايو 2025). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ 24 صفر 1447هـ (الموافق 18 أغسطس 2025). وعليه، تغطي هذه القوائم المالية الأولية الموجزة أول فترة للصندوق من 18 أغسطس 2025 حتى 30 يونيو 2026. يعتبر مدير الصندوق، عند التعامل مع مالكي الوحدات، الصندوق كوحدة محاسبية مستقلة. وبناءً عليه، يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق.

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة مغلقة تأسست في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010269764، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم 09134-37 للقيام بأعمال التعامل، والحفظ، وإدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق، والترتيب، وتقديم المشورة.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يجوز لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة إتش إس بي سي العربية السعودية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. ويتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق.

2- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للوائح صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

3- أسس الإعداد

1-3 بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة للصندوق للفترة من 18 أغسطس 2025 حتى 30 يونيو 2026 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34- "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية الأولية الموجزة على أساس استمرار الصندوق في العمل كمنشأة مستمرة. ويرى مدير الصندوق عدم وجود حالات عدم تأكد جوهرية قد تثير شكاً كبيراً حول هذا الافتراض. وقد أبدى حكماً بأنه من المتوقع بصورة معقولة أن يتوفر لدى الصندوق الموارد الكافية للاستمرار في عملياته التشغيلية في المستقبل المنظور، في فترة لا تقل عن 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

لا تشمل القوائم المالية الأولية الموجزة على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية السنوية.

بدأ الصندوق عملياته بتاريخ 18 أغسطس 2025. وعليه، فإن هذه القوائم هي أول قوائم مالية تغطي الفترة من 18 أغسطس 2025 حتى 30 يونيو 2026، بالتالي لم يتم عرض أي معلومات مقارنة للقوائم المالية الأولية الموجزة للمركز المالي، والربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية في هذه القوائم المالية الأولية الموجزة.

3- أسس الإعداد (تتمة)

2-3 أسس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض قائمة المركز المالي الأولية الموجزة بصورة عامة وفقاً لترتيب السيولة. إن كافة الموجودات والمطلوبات متداولة بطبيعتها.

3-3 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية الأولية الموجزة بالريال السعودي، باعتباره أيضاً العملة الوظيفية للصندوق. تم تقريب كافة المعلومات المالية إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يرد خلاف ذلك.

4-3 استخدام الأحكام التقديرات والافتراضات

عند إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة، قام مدير الصندوق بإجراء الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبالغ المصرح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وكانت الأحكام الهامة التي أبداها مدير الصندوق في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات هي نفس الأحكام المبينة في آخر قوائم مالية سنوية مراجعة.

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

1-4 المعايير والتعديلات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الأولية الموجزة للصندوق:

تاريخ السريان

1 يناير 2027

1 يناير 2027

المعايير المحاسبية الجديدة أو التعديلات:

المعيار الدولي للتقرير المالي 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي 19- المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

بيع أو المساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك متاح التطبيق اختياريًا/تم تأجيل تاريخ (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28) السريان لأجل غير مسمى

ويتوقع مدير الصندوق أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية لفترة التطبيق الأولى. وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على القوائم المالية للصندوق فيما عدا المعيار الدولي للتقرير المالي 18 في فترة التطبيق الأولى والمبين تفاصيله أدناه:

سيحل المعيار الدولي للتقرير المالي 18 محل معايير المحاسبة الدولي 1 - "عرض القوائم المالية" وسيتم تطبيقه في الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027. لم يرق مدير الصندوق بالتطبيق المبكر للمعيار المحاسبي الجديد عند إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة. ويقدم هذا المعيار المتطلبات الرئيسية الجديدة التالية:

- يتطلب من المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصاريف ضمن خمس فئات في قائمة الربح أو الخسارة، وبالتحديد في الفئات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والعمليات المتوقفة وضرائب الدخل. كما يتطلب أيضاً من المنشآت عرض مجاميع فرعية محددة جديدة للربح التشغيلي.
- يتم الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من الإدارة في إيضاح واحد في القوائم المالية.
- تم تقديم إرشادات معززة حول كيفية جمع المعلومات في القوائم المالية.

إضافة إلى ذلك، يتطلب من جميع المنشآت استخدام مجاميع فرعية للربح التشغيلي كنقطة بداية لقائمة التدفقات النقدية عند عرض التدفقات النقدية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة.

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

1-4 المعايير والتعديلات الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

يقوم مدير الصندوق حاليًا بتقييم آثار التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 18، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بهيكل قائمة الربح أو الخسارة وقائمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة والإفصاحات الإضافية المطلوبة لمقاييس الأداء المحددة من الإدارة. كما يقوم مدير الصندوق بتقييم كيفية جمع المعلومات في القوائم المالية، بما في ذلك البنود التي يتم تسميتها بأنها بنود "أخرى". وبما أن الأنشطة الرئيسية للصندوق تتمثل في الاستثمارات في الموجودات المالية، فإنه يتم إدراج غالبية دخل الاستثمار والمصاريف ليتم عرضها ضمن الفئات التشغيلية. ومع ذلك، من غير المتوقع وجود أي أثر على صافي قيمة الموجودات أو صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 18.

2-4 تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض
تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، باعتباره العملة الوظيفية وعملة العرض الخاصة بالصندوق. كما تم تقريب كافة المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي.

(ب) المعاملات والأرصدة
تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات المعنية. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

3-4 النقدية وشبه النقدية

تشتمل النقدية وشبه النقدية على النقد لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة، إن وجدت، بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

4-4 الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق

إن الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1) الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات الموجودات والمطلوبات المالية (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولي، حسبما هو ملائم.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

4-4 الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

1) الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والاستثمارات في ودائع المراجعة والصكوك والذمم المدينة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة ووحدات الصناديق الاستثمارية.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يبق الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

الانخفاض في القيمة

بأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة 1")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة 2")، و
- تغطي ("المرحلة 3") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً" للفئة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

4-4 الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(1) الموجودات المالية (تتمة)

الانخفاض في القيمة (تتمة)

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن 30 يوماً.

تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والصكوك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس 12 شهراً. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

(2) المطلوبات المالية

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيراً بالصندوق. بعد الإثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

(3) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

5-4 قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2 : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (6).

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

6-4 الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالك الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

7-4 صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي قيمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

8-4 أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى

يتم تحميل أتعاب الإدارة والرسوم الإدارية وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى بالأسعار / المبالغ المحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

9-4 الزكاة وضريبة الدخل

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية المرفقة.

4- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

10-4 إثبات الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات بالقدر الذي يحتمل أن يتدفق عنه منافع اقتصادية للصندوق، وأنه يمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به وذلك بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه السداد. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض المستلم، باستثناء الخصومات والضرائب.

يتم احتساب دخل العمولة الخاصة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مثل الصكوك وودائع المراجعة باستخدام أساس العائد الفعلي ويتم إثباته في قائمة الربح أو الخسارة. ويتم احتساب دخل العمولة الخاصة من خلال تطبيق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي انخفض مستواها الائتماني لاحقاً. وبالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم تطبيق معدل العمولة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أي بعد خصم مخصص الخسارة.

تحدد الأرباح الناتجة عن استبعاد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس المتوسط المرجح.

تشتمل الأرباح والخسائر غير المحققة على تغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة.

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند الإعلان عنها (أي عند الإقرار بأحقية الصندوق في استلامها).

11-4 ضريبة القيمة المضافة

يتم إثبات الإيرادات والمصاريف والموجودات، بعد خصم ضريبة القيمة المضافة، فيما عدا الحالات التالية:

- إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة بشأن شراء الموجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من السلطة الضريبية المعنية، وفي هذه الحالة يتم إثبات ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة شراء الأصل المعني أو كجزء من بند المصاريف، حيثما ينطبق.
- عند إظهار الذمم المدينة والذمم الدائنة شاملة مبلغ ضريبة القيمة المضافة.

يتم إدراج صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد من أو المستحق الدفع إلى السلطات الضريبية المعنية كجزء من الأرصدة المدينة أو الدائنة الأخرى في قائمة المركز المالي.

5- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مدير الصندوق أي علم بعدم تأكيد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة، إجراء الأحكام، وعلى وجه الخصوص، تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات.

يتطلب الأمر أيضاً إبداء عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- (1) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،
- (2) اختيار النماذج والافتراضات الملائمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة،
- (3) وضع عدد من التصورات المستقبلية والأوزان النسبية لها وذلك لكل منتج/ سوق وخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة لها، و
- (4) تحديد مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في الأسهم المتداولة و وحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة كما بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. يتم تقييم الاستثمار في الأسهم المتداولة باستخدام الأسعار المتداولة في السوق، بينما يتم تقييم الوحدات في الصناديق الاستثمارية باستخدام أحدث سعر استرداد متاح كما هو محدد من مدير الصندوق المعني بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن تفاصيل القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (6).

6- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في أسهم متداولة، على النحو المبين أدناه، مسجلة في المملكة العربية السعودية.

كما في 30 يونيو 2026 (غير مراجعة)	
القيمة العادلة (ريال سعودي)	التكلفة (ريال سعودي)
25,681,914	25,644,896
25,681,914	25,644,896

أسهم متداولة

بلغت الخسائر من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال الفترة 1,642,181 ريال سعودي وذلك يشمل ربح (خسارة) محقق عن الاستبعاد وحركة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية.

6- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة)

فيما يلي بيان الذمم المدينة المتعلقة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

كما في
30 يونيو 2026
ريال سعودي

58,778
31,310
90,088

مبالغ مستحقة القبض من بيع الأوراق المالية
توزيعات أرباح مدينة

كما في 30 يونيو 2026، يوجد مبالغ مستحقة الدفع لقاء شراء أوراق مالية بمبلغ قدره 365,491 ريال سعودي.

7- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والمصرف، والمنشآت ذات العلاقة بالمصرف ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

1) أتعاب الإدارة

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل سنوي قدره 1.75% يتم احتسابها على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق.

2) أتعاب الوساطة

يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب وساطة بمعدل قدره 0.0015% على معاملات شراء وبيع الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

3) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يستحق كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها 5,000 ريال سعودي عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وذلك بحد أقصى للمكافأة قدره 10,000 ريال سعودي لكل عضو سنوياً، وبتحصيل إجمالي قدره 30,000 ريال سعودي سنوياً لكافة أعضاء مجلس الإدارة. وخلال الفترة، بلغت مكافآت مجلس الإدارة المحملة 26,055 ريال سعودي لثلاثة أعضاء مستقلين من مجلس الإدارة.

1-7 المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة:

للفترة من
18 أغسطس 2025
حتى 30 يونيو 2026
(غير مراجعة)
ريال سعودي

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	ريال سعودي
شركة الإنماء المالية	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	(506,828)
		أتعاب وساطة	(126,869)
مصرف الإنماء	الشركة الأم لمدير الصندوق	توزيعات أرباح	36,322
مجلس إدارة الصندوق	أعضاء مجلس الإدارة	مكافأة مجلس إدارة الصندوق	(26,055)

7- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها (تتمة)

2-7 أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي بيان بالأرصدة الدائنة في نهاية الفترة الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة:

30 يونيو 2026

(غير مراجعة)

ريال سعودي

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	
مصرف الإنماء	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	1,718,108
شركة الإنماء المالية	أتعاب إدارة مستحقة	(60,644)
مجلس إدارة الصندوق	مكافأة مجلس إدارة الصندوق مستحقة	(3,945)

8- إدارة المخاطر المالية

1-8 القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد قيمة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة والبالغ قدرها 25,681,914 ريال سعودي) على أساس أسعار السوق المتداولة لأدوات حقوق الملكية المدرجة في السوق المالية السعودية ("تداول")، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى 1 من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

تعتقد الإدارة أن القيم العادلة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالتكلفة المطفأة بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وذلك نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل وإمكانية تسيلها على الفور. ويتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة وتصنيفها ضمن المستوى 1 من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

9- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم تقويم للفترة هو 30 يونيو 2026.

10- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية الأولية الموجزة أو الإيضاحات حولها.

11- اعتماد القوائم المالية الأولية الموجزة

تم اعتماد القوائم المالية الأولية الموجزة من قبل مدير الصندوق بتاريخ 20 صفر 1448 هـ (الموافق 3 أغسطس 2026).